المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 22-06-2007
الصفحـات : 26
العـــدد : 12685
المسلسل : 181

اتفاقية عام 1975م وضعت الأساس للتعاون الاقتصادي المشترك

القمة السعودية الفرنسية تدشن مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية

«الجزيرة» - على البلهاسي

تمثل العلاقات السعودية الفرنسية نموذجاً يحتذى به للعلاقات بين الدول، ويرجع الفضل في ذلك إلى القيادة السياسية في البلدين، ومنذ اللقاء التاريخي بين الملك فيصل - رحمه الله - والرئيس ديغول عام 1967م تنامت العلاقات بشكل مستمر، حيث توالت الزيارات الرسمية لقادة البلدين بغية تبادل الآراء والتشاور وتعزيز التعاون المشترك، وتجلت هذه العلاقات في العديد من المجالات خاصة في المجال الاقتصادي الذي تم تاطيره من خلال الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي بين المملكة وفرنسا عام 1975م، حيث وضعت هذه الاتفاقية الأساس للتعاون الاقتصادي بين البلدين، ذلك التعاون الذي يتنامى يوماً بعد يوم وبخاصة في مجال التجارة والاستثمار.

وتدشن الزيارة التي يقوم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لفرنسا مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين ويصفها المراقبون بالهامة خاصة وأنها الزيارة الأولى بعد تولي الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي مهامه، وينتظر أن تمهد الزيارة لشراكة اقتصادية جديدة بين البلدين ترقى إلى مستوى العلاقات السياسية، ويعول الجانبان على زيارة خادم الحرمين لتنشيط العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات، حيث يتوقع أن تسفر الزيارة عن توقيع عدد من الاتفاقيات التي تصب في تنشيط وزيادة التعاون المشترك في مجالات التبادل التجاري والاستثمار المشترك.

وتمثل السعودية الشريك التجاري الثاني لفرنسا في منطقة الشرق الأوسط والشرق الأدنى، وتحتل المملكة المركز الأول في تمويل فرنسا بالنفط، ووفقا لإحصاءات وزارة التجارة والصناعة السعودية، فقد شهد التبادل التجاري بين البلدين نمواً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت الصادرات السعودية لفرنسا - ومعظمها من البترول والبتروكيماويات - بنسبة 47,59٪ خلال الفترة من 2000 إلى 2005، وبلغت قيمتها في عام 2000 حوالي 10,9 مليار ريال، وفي 2004 حوالي 12,3 مليار ريال، وفي عام 2005 حوالي 16,1 مليار ريال بزيادة نسبتها 30,59٪ عن العام السابق . أما الواردات السعودية من فرنسا ومعظمها من المواد الغذائية والأدوات المنزلية والكهربائية والعطور ومشتقات الألبان والملابس

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 22-06-2007 العـــدد : 12685
الصفحـات : 26 المسلسل : 181

والمعدات الطبية والسيارات فقد بلغت نسبة نموها خلال الفترة من 2000 إلى 2005 حوالي 64,43٪ وبلغت قيمتها في 2000 حوالي 4,6 مليار ريال، وفي عام 2004 حوالي 5,8 مليار ريال، وفي 2005 حوالي 7,6 مليار ريال بزيادة نسبتها 31٪ عن العام السابق.

ومن أجل الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية تم إطلاق مبادرتين رئيسيتين بهدف تعزيز العلاقات التجارية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وتتمثل المبادرة الأولى بإنشاء مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي في شهر نوفمبر عام 2003، واستطاع المجلس منذ إنشائه آن يلعب دوراً مهماً في تنشيط الشراكة بين البلدين وتنمية هذه العلاقات خاصة وأنه نجح في عقد اجتماعات عديدة مع عدد كبير من المسئولين الفرنسيين، كما أصبح يمثل قناة الاتصال في العلاقات بين الدولتين، أما المبادرة الثانية فتتمثل في تنشيط الغرفة التجارية الفرنسية - السعودية وإعطاءها دوراً جديداً لا يقتصر على التصديق على المعاملات التجارية، بل تصبح نقطة التقاء بين الجانبين ومساحة ناشطة للتعريف بالفرص الاستثمارية لدى الجانبين.

وفيما يتعلق بالاستثمارات المتبادلة بين البلدين فقد بلغ إجمالي الاستثمارات السعودية الفرنسية حتى نهاية عام 2005 حوالي 15 مليارا و 138 مليون ريال، حيث تبلغ المشاريع المشتركة 59 مشروعاً، فيما تبلغ المشاريع الصناعية 18 مشروعا و المشاريع الخدمية 41 مشروعا، وبلغت الاستثمارات السعودية المباشرة في فرنسا في عام 2005 نحو 500 مليون يورو تتركز في قطاع العقارات والسياحة.

وتتركز الاستثمارات الفرنسية في السعودية في أكثر من 65 مشروعا، ويتطلع الفرنسيون بشكل جاد للحصول على مشاريع في قطاعات المياه والكهرباء والنقل ومشاريع السكك الحديدية والطاقة بشكل عام وأيضا السلع الاستهلاكية، وتوجد في السعودية 60 شركة فرنسية، وحصلت الشركات الفرنسية على 49 ترخيصا للاستثمار برأس مال فرنسي أو مشترك قيمته 14,68 مليار ريال سعودي بينها 16 مشروعا صناعيا، وبلغت المشاريع المشتركة مع المملكة 21 برأس مال إجمالي قيمته 10,73 مليار ريال.

وتحتل فرنسا المرتبة الثالثة بين المستثمرين الأجانب في المملكة، وتعاظمت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في المملكة خلال السنوات الماضية بسبب وصول شركة (دانون) إلى السوق بالشراكة مع مجموعة (الصافي) السعودية، أما ثاني الاستثمارات الفرنسية الهامة في المملكة فهو البنك السعودي الفرنسي (كريدي أغريكول - إندوسويز كالبون) الذي يحتل حالياً المركز الخامس بين أهم المصارف في المملكة، وتصل نسبة المشاركة الفرنسية فيه إلى 31٪.